E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/1997/IG.1/3
4 February 1997
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

C3

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الأولى
عمّان، ٢٥-٢٦ آذار/مارس ١٩٩٧

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
13 APR 1997
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

البند (٥) من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز الذي اضطلعت به شعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها في تنفيذ البرنامج الفرعي لتحسين نوعية الحياة خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦

أولاً- أهم الأنشطة التي اضطلع بها قسم التنمية البشرية

١- تمحور عمل قسم التنمية البشرية خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ حول المجالات الأربعة التالية: (أ) مكافحة الفقر؛ (ب) التنمية البشرية؛ (ج) تنمية المجتمعات المحلية؛ (د) الاندماج الاجتماعي. ويتماشى هذا التركيز مع توجهات الخطة المتوسطة الأجل للأعوام ١٩٩٢-١٩٩٧ في استهدافها تحسين نوعية الحياة في دول غربي آسيا. وقد اضطُلع بالأنشطة الرئيسية التالية: (١) الدراسات الفنية؛ (٢) الخدمات الاستشارية؛ (٣) الانشطة الميدانية.

ألف- الدراسات الفنية

١- مكافحة الفقر

٢- رُكِّز خلال هذه الفترة على قضايا قياس وخصائص الفقر في غربي آسيا، وذلك تمهيداً لتدارس السياسات التي يلزم انتهاجها على الصعيد الإقليمي لمكافحته، والتي ستشكل محور العمل خلال الفترة اللاحقة؛ وضمن هذا الاطار، نُشرت أولا دراسة حول قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ودراسة أخرى حول الفقر في غربي آسيا: منظور اجتماعي، كما نشرت دراسة ثالثة تندرج في اطار دراسة الفقر في أقطار محددة، وهي بعنوان الفقر في لبنان. ويجري العمل حالياً على إصدار دراستين قطريتين تتناولان الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج و الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

/...

٣- وقد أنجزت الإسكوا مؤخراً، بالتعاون والتنسيق مع منظمة العمل الدولية، المسودة الأولى من دراسة الفقر في أربعة قطاعات محددة في لبنان هي: الصحة والتعليم والتشغيل والسياسة الضريبية، ويؤمل نشر هذه الدراسة خلال عام ١٩٩٧. ويجدر بالاشارة الى أن كافة هذه الدراسات ستشكل الخلفية العلمية للندوة الخاصة بمكافحة الفقر، المزمع عقدها خلال عام ١٩٩٧.

٢- التنمية البشرية

٤- تنفذ الإسكوا، بالتعاون والتنسيق مع برنامج الامم المتحدة الانمائي مشروعاً لتعزيز الجهود الوطنية الخاصة بالتنمية البشرية المستدامة، يهدف الى "وضع مفهوم التنمية البشرية المستدامة في التطبيق العملي (Operationalization) عبر دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية الى تبني وتطبيق مفهوم ومنهجية التنمية البشرية المستدامة".

٥- وضمن هذا الاطار، أصدرت الإسكوا دراستين حول التنمية البشرية المستدامة، الأولى بعنوان التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية، والثانية بعنوان تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي. ويجري العمل حالياً على إصدار دراسة بعنوان التنمية البشرية: نحو محاولة لصياغة وجهة نظر عربية في المفهوم والقياس.

٦- كما يجري العمل حالياً على نشر بحوث ونقاشات ورشة العمل حول التجارب العملية للتنمية البشرية المستدامة: تقرير التنمية البشرية في مصر، التي كانت الإسكوا قد نظمتها بالتعاون والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمعهد القومي للتخطيط في جمهورية مصر العربية (القاهرة، ١٤-١٩ أيار/مايو ١٩٩٥). كذلك أصدرت الإسكوا الترجمة العربية لكتاب التنمية البشرية المستدامة، من المفهوم النظري الى التطبيق: دليل للعاملين في التنمية، الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي عام ١٩٩٤.

٧- وتجدر الاشارة الى أن مركز دراسات الوحدة العربية قام، خلال عام ١٩٩٥، بنشر بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي حول التنمية البشرية في الوطن العربي، والتي عقدت بالقاهرة عام ١٩٩٣، كما نشرت الإسكوا مختارات من بحوث هذه الندوة باللغة الانكليزية.

٨- كذلك أعدت الإسكوا مؤخراً لإصدار أربع دراسات تتناول مسائل التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، وقد أصبحت المسودة الأولى من هذه الدراسات جاهزة، وهي تتعلق بالمواضيع التالية (أ) قياس التنمية البشرية: حالة الوطن العربي؛ (ب) التنمية البشرية المستدامة وقضايا التشغيل في الوطن العربي؛ (ج) التنمية البشرية المستدامة وقضايا الاقتصاد الكلي: حالة الوطن العربي؛ (د) مفاهيم العمل والتعليم والاندماج الاجتماعي في الفكر العربي الاسلامي.

٣- دراسات فنية أخرى

٩- بالاضافة الى الدراسات الفنية المذكورة أعلاه، يجري حالياً إصدار دراسة حول بعض الاتجاهات الاجتماعية في غربي آسيا، تركّز بشكل خاص على موضوعي الصحة والتشغيل. كذلك تُعد الآن، خمس دراسات خلفية حول تنمية المجتمعات المحلية، لاصدارها لاحقاً كملخص للتجربة العربية في هذا المجال. وأخيراً تحضّر الإسكوا في الوقت الحاضر دراسة استطلاعية حول المصاحبات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، وهذا الموضوع سيشكل محوراً رئيسياً في برنامج عمل القسم للسنوات القادمة.

باء- الخدمات الاستشارية

١٠- تتركز الخدمات التي يقدمها قسم التنمية البشرية في مجال انشاء "شبكات العمل للتنمية البشرية المستدامة" في الدول الأعضاء، وذلك تنفيذا للمشروع المشترك بين الإسكوا وبرنامج العمل الانمائي المشار اليه أعلاه (ألف-٢).

١١- وقد انشئت ثلاث شبكات عمل وحددت نقطة الاتصال المركزية لكل منها، كما تم الاتفاق على النقاط الرئيسية لبرامج عمل هذه الشبكات، خلال عام ١٩٩٧، في كل من الأقطار الثلاثة: لبنان (نقطة الاتصال: مجلس الإنماء والإعمار)؛ البحرين (نقطة الاتصال: جامعة البحرين)؛ العراق (نقطة الاتصال: هيئة التخطيط). كذلك يجري العمل حالياً على إنشاء الشبكة في الأردن.

١٢- وتلقت الإسكوا مؤخراً طلبين لانشاء شبكة في كل من قطر واليمن، ويجري العمل الآن على استكمال الترتيبات اللازمة للبدء في انشائهما خلال عام ١٩٩٧.

١٣- وجدير بالاشارة أن الإسكوا قدمت المشورة الفنية الى الدول التي تقوم بتحضير "التقرير الوطني للتنمية البشرية"، وذلك في الاردن، حيث تساهم اللجنة، الى جانب وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، في اصدار التقرير الوطني لعام ١٩٩٧، وفي البحرين، حيث أتت الإسكوا، الى جانب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، دور الجهة المنسقة في الندوة الوطنية حول إعداد تقرير التنمية البشرية في دولة البحرين (١٩-٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦). كما شاركت الإسكوا في مناقشة تقرير التنمية البشرية في العراق لعام ١٩٩٤.

جيم- الأنشطة الميدانية

١- تنمية المجتمعات المحلية

١٤- عملت الإسكوا خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، بالتنسيق والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي هيئة متطوعي الأمم المتحدة وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية - (أجفند)، على تنفيذ مشروع ريادي لتنمية المجتمعات المحلية في الريف العربي. وقد تم هذا التنفيذ في مواقع مختارة في ريف الجمهورية العربية السورية، باشراف مباشر من مديرية الارشاد الزراعي التابعة لوزارة

الزراعة والاصلاح الزارعي، وفي ريف جمهورية مصر العربية، باشراف مباشر من جهاز بناء وتنمية القرية المصرية التابع لوزارة الادارة المحلية.

١٥- واستند النهج الأساسي للمشروع الى تعبئة الطاقات والموارد المحلية وتطوير التعاون والاعتماد على الذات كوسيلة لحل المشاكل والمساهمة في تطوير مرتكزات المشاركة الشعبية في وضع الخطط وتنفيذها. كما حققت الآلية المعتمدة لتنفيذ المشروع مكاسب التنسيق بين المنطلق المحلي والمستوى الوطني في أنشطة المشروع ومخرجاته التي شملت الأبعاد الرئيسية للتنمية الريفية. وأهم هذه الأبعاد، كما تحددت وفق المسح الميداني، هي التالية: (١) النمو الاقتصادي، الذي اقترن بمساعي أنشطة المشروع من اجل تطوير الانتاجية وتنويع مصادر الدخل، وخاصة في المجال الزراعي؛ (٢) العنصر البشري، وقد أولته أنشطة المشروع اهتماماً أساسياً في التعبئة واكتساب المهارات اللازمة للمشاركة في التخطيط والتنفيذ، كما اهتمت بتحسين العوامل المؤثرة على خصائص العنصر البشري، من تعليم وصحة واستخدام وهجرة الخ؛ (٣) البعد الاجتماعي، وهو المتعلق بعدالة توزيع الثروة، وقد حقق المشروع، في صدده، انجازات مثمرة في مجالات تخفيف حدة الفقر وتعزيز مكانة المرأة والفئات المهمشة، كما أسهم في تضييق فوارق الخدمات وتحسين مستويات المعيشة؛ (٤) البعد التنظيمي، حيث أسهم منهج المشروع في اصلاح الهياكل المعتمدة لمحاباة الحضر على حساب الريف، وذلك بالاعتماد على مزايا تعبئة الموارد البشرية وتطويرها والاستفادة منها في تصميم وتنفيذ الأنشطة كوسيلة للتنمية المحلية، وكموقع محلي مؤهل لاستكمال مشاريع التنمية المركزية؛ (٥) البيئة، وقد راعت أنشطة المشروع اعتباراتها الخاصة والعامة واهتمت برفع درجة الوعي للمحافظة على مظاهرها وتجنب الإضرار بمواردها الطبيعية.

١٦- وقد شكل النجاح في تنفيذ التجربة الرائدة للمشروع حافزاً لدى الجهات المعنية بالتنفيذ والتمويل دفعها الى توسيع نطاقها ضمن الأقطار المعنية والى تعميم الفائدة المكتسبة منها على أقطار أخرى ضمن المنطقة، وهو الأمر الذي تتولى الإسكوا متابعته من خلال برنامج عملها للسنوات القادمة.

٢- الاندماج الاجتماعي للفئات السكانية المهمشة

١٧- اضطلعت الإسكوا، في سياق النشاط الذي تبذله لتثبيت أهداف وتطلعات "القواعد الموحدة بشأن تكافؤ الفرص للمعوقين"، وكخطوة أولى لمتابعة توصيات ندوة الإسكوا الإقليمية عن دور الأسرة في دمج النساء المعوقات في المجتمع، التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بإنشاء المركز الإقليمي العربي لتدريب الكفيفات على الكمبيوتر، وذلك في المركز السعودي لتأهيل وتدريب الكفيفات، عمّان، الاردن.

١٨- ويهدف المشروع الى ايجاد آلية دائمة لتدريب الكفيفات في مجالي التطبيق والتشغيل على المستوى الإقليمي. وتُعنى هذه الآلية بأنشطة التدريب على المهن ذات الصلة بتكنولوجيا الحاسوب، مع التركيز على إكساب الثقافة والمعرفة المهنية للكفيفات. وعليه سوف يتناسب التدريب مع متطلبات المؤسسات الوطنية والمهن والأوساط الأكاديمية والخدمات الاجتماعية.

١٩- وينفذ هذا المشروع بالتعاون مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية (أجفند)، ويشترك في تنفيذه المركز السعودي، بالتعاون الفني مع المكتب الإقليمي لشؤون المكفوفين (الرياض) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

٢٠- وتقوم الإسكوا حالياً بتعميم المعلومات بالشكل الذي هو أنسب للأشخاص المكفوفين (تحليل الصوت والمخاطبة، الطباعة المكبرة، اسلوب برايل). وقد استفادت من مرحلة التدريب الاولى فتيات اردنيات، وخلال العام ١٩٩٧ ستدعى فتيات كفيفات من دول الخليج للمشاركة والتدرب.

دال- الدروس المستفادة والاقتراحات

٢١- ان التغيير الاجتماعي بطيء في طبيعته، وبالتالي يصعب، عادة، ملاحظة ثمار العمل في القطاع الاجتماعي إلا بعد انقضاء فترة من الزمن تتعدى السنتين أو الثلاث. وعليه فإن المطلوب هو تخطيط المشاريع الاجتماعية (اقامة شبكات العمل في مجال التنمية البشرية المستدامة وتنفيذ مشاريع تنمية المجتمعات المحلية... الخ) على مدى زمني متوسط يتراوح من ثلاث الى خمس سنوات. لأن مثل هذا التخطيط كفيل باتاحة الفرص لمتابعة نتائج التنفيذ الميداني لأنشطة المشروع وتقييم جدوى أهدافه لدى الأطراف المعنية والمستفيدة.

٢٢- ويتوقف نجاح المشروع على مدى الجدية والالتزام اللذين تبديهما الدولة المعنية ازاء الأنشطة الممولة من خارج الميزانية العادية، وكذلك على مدى تقبل الدول المعنية لمقاربات جديدة في التنمية الاجتماعية، كالمشاركة الشعبية القاعدية في حالة تنمية المجتمعات المحلية، أو كالاشترك الفعال لجميع الجهات الرسمية والأهلية المهتمة بقضايا التنمية البشرية المستدامة.

٢٣- ولا بد من الاشارة الى أهمية توفير البيانات الأساسية لدراسة الظواهر الاجتماعية، كظاهرة الفقر مثلاً، إذ ان الشرط الضروري لرسم سياسات تنموية صحيحة هو التعرف على الظواهر الاجتماعية بدقة. وقد دلت دراسة أجرتها الإسكوا مؤخراً حول قياس التنمية البشرية على النقص الفادح في الاحصاءات المتعلقة بالظواهر الاجتماعية، كالجريمة وانتشار المخدرات والتفسخ العائلي..الخ.

٢٤- واننا إذ نضع هذه المسائل أمام لجنتكم الموقرة، لنأمل أن نناقشها بعمق للتوصل سوية الى الحلول الناجحة بما يسرع خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتنا.

ثانياً- أهم الأنشطة التي اضطلعت بها وحدة المرأة والتنمية

ألف- الاتجاه العام لبرنامج المرأة والتنمية

٢٥- لا تزال المرأة العربية في منطقة الإسكوا هي الأقل حظاً من حيث الوصول الى الموارد ومن حيث مستوى التعليم والمشاركة في النشاط الاقتصادي والسياسي وفي أنشطة الدعم المؤسسي وعملية التنمية ككل. وهي تواجه، في نهوضها وتمكينها، مسائل هامة أخرى منها تزايد التضارب بين دورها في الحياة العامة والعملية، من جهة، ودورها في الأسرة (الدور الانجابي والانتاجي)، من جهة ثانية، وعدم وجود

نهج متكامل لإشراكها في العملية التنموية (gender-mainstreaming) يوفر حلولاً ناجعة لهذا التضارب، اضافة الى الصعوبات التي تواجه مشاركة جميع شرائح النساء، ومنهن الشابات والريفيات، في التنمية، وضرورة معالجة تلك الصعوبات والاستجابة بفعالية لمستلزمات تمكين المرأة من تلبية احتياجاتها المستمرة الى التعليم ومحو الأمية والتأهيل والعمالة والوعي القانوني والتغلب على الفقر.

٢٦- وفي فترات السنتين السابقة، كانت غالبية الأنشطة المتعلقة بالمرأة والتنمية أنشطة تنفيذية، ولكن هذه الأنشطة أصبحت أقل وضوحاً في برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، نظراً الى تقلص الموارد المستمدة من خارج الميزانية. وبدلاً من ذلك، تم التركيز على انشاء نظام للمعلومات واجراء مزيد من البحوث والدراسات والحث على عقد اجتماعات وحلقات دراسية لزيادة الوعي ومناقشة نتائج البحوث وما توصي به من السياسات وخطط العمل. كما جرى ادخال نشاط جديد يستهدف تكوين تصور عن مؤشر خاص بالمنطقة لقياس وضع المرأة العربية ورصد التغيرات واقتراح سياسات عملية لتحسين أوضاعها ورفع مستواها في المجتمع.

٢٧- وقد أولت وحدة المرأة والتنمية اهتماماً خاصاً لتوسيع نطاق قواعد بياناتها، لا سيما الاحصاءات المفصلة حسب نوع الجنس (gender-disaggregated)، وللاجراءات والسياسات التي تتعلق بالمرأة وتقدمها ورفع مستواها على الصعيد الوطني والاقليمي، وكذلك للمساعدة في بناء المؤسسات والقدرات في المنظمات غير الحكومية (NGOs). ويجري ذلك عملاً بالتوصيات الصادرة عن المؤتمرات والاعلانات الدولية الخاصة بالمرأة والتنمية، وآخرها اعلان ومنهاج عمل بيجينغ المنبثقان عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي انعقد في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وتنفيذاً لخطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥، التي اعتمدها الاجتماع العربي الاقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (عمّان، ١٩٩٤) ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (القاهرة، ١٩٩٥).

٢٨- وتنفذ وحدة المرأة والتنمية أنشطتها بالتعاون والتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر)، في تونس، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية (أجفند)، وذلك من خلال عقد الاجتماعات الاقليمية والحلقات الدراسية، وجمع ونشر البيانات والمؤشرات ومواد وقاعدة المعلومات المتعلقة بالمرأة العربية والأسرة، واجراء الدراسات حول دور المرأة العربية في التنمية، وكذلك من خلال المسوح التي ترصد حالة المرأة العربية في غربي آسيا، والبحوث الميدانية، ودراسات الحالات الافرادية المقارنة، التي يتوخى منها دراسة الدور المتغير للأسرة العربية، وتقييم المؤسسات التي توفر الخدمات لدعم الأسرة أو النظر في الاستعاضة عن هذه الخدمات وتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة، ومتابعة توصيات المؤتمرات الاقليمية والدولية عن المرأة والأسرة.

باء- نحو بناء قاعدة المعلومات في مجال المرأة والأسرة

٢٩- باشرت وحدة المرأة والتنمية في عام ١٩٩٥، ضمن بناء قاعدة معلومات متعددة المجالات في حقل التنمية الاجتماعية، بما فيها التنمية البشرية والمرأة والاسكان والسكان، ببناء قاعدة معلومات للسياسات والاجراءات التي تتبع في دول الإسكوا وتؤثر على النهوض بالمرأة وتماسك الأسرة العربية، وذلك باعداد ملف أولي عن كل من الأردن ولبنان يضم الاجراءات والسياسات ذات العلاقة في مجالات

التعليم، والصحة، والعمل، والمشاركة السياسية، والتشريعات وقوانين الأحوال الشخصية. ولقد تابعت الوحدة هذا النشاط خلال العام ١٩٩٦ بانتهاج مسلك التركيز على المجالات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة الى المرأة العربية في دول الإسكوا، وهي: تكافؤ الفرص في مجال التعليم والصحة والعمل، ومحو الأمية، والقضاء على الفقر ومكافحته، وتمكين المرأة، والمشاركة في صنع واتخاذ القرار في شتى المجالات والأصعدة، وزيادة الوعي، ومحو الأمية القانونية، والقضاء على العنف ضد المرأة، والعمل من أجل البناء المؤسسي، وانشاء آليات لرصد وتنفيذ ومتابعة السياسات المتعلقة بالمرأة، وتشجيع وتعزيز التعاون والتكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، وتنشيط دور المرأة في الاعلام والتوعية وفي الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

جيم- في مجال الدراسات والبحوث

٣٠- قامت وحدة المرأة والتنمية، خلال عام ١٩٩٦، باعداد تقرير حول استعراض وتقييم ما تم تنفيذه للنهوض بالمرأة العربية في ضوء أهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية. ويضم هذا التقرير عرضاً لأوضاع المرأة في ٢٢ دولة عربية ويستند الى التقارير الوطنية (١٩ تقريراً ليس بينها تقارير من جيبوتي والمملكة العربية السعودية والجماهيرية العربية الليبية) وخطط العمل الوطنية التي أعدتها تلك الدول في نطاق استعداداتها للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وقد قامت الإسكوا بتنفيذ التوصية الصادرة عن الاجتماع العربي الاقليمي التحضيري (عمّان، ١٩٩٤) والداعية الى اعداد تقرير عربي شامل لبيانات ومؤشرات مفصلة حسب نوع الجنس بهدف تحليل أوضاع المرأة العربية وتحديد المعوقات للنهوض بها، والتخطيط واقتراح السبل والاجراءات الكفيلة بمعالجة هذه المعوقات، ووضع السياسات المناسبة لرفع وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع العربي ومشاركتها في عملية التنمية.

٣١- وبالاضافة الى ذلك، صدرت عن وحدة المرأة والتنمية خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، في إطار سلسلة دراسات عن المرأة والتنمية، المطبوعات التالية:

(أ) تغير القيم في العائلة العربية: تقدم هذه الورقة إطاراً لتصور الأسرة العربية وهويتها وهيكلها وشكلها التقليدي في ظل التغيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي تشهدها المنطقة. كما أنها تبحث في الآثار المتناقضة التي تتركها التطورات الاقتصادية والتكيف الهيكلي على المجتمع، ومن ثم على الأسرة العربية والعلاقات بين أفراد الأسرة كمؤسسة. وهي تشير بصفة خاصة الى الاعتماد المتزايد للنساء والشباب على الأسرة، مما يضع عبئاً ثقيلاً على مواردها القليلة ويخلق توترات، وربما انقسامات، داخلها. وعلى مستوى الايديولوجية والتطبيق، تنتشر الآن الاتجاهات الدينية التقليدية وتستميل الشباب العربي باطراد، مما يؤدي الى سلوك نهج محافظ تجاه الأسرة وتجاه تعليم المرأة وخروجها وعملها. ويعود تأنيث الأسرة وتقلص حجمها الى استمرار عدم الاستقرار والحروب والنزاعات التي تشهدها المنطقة. وتحدد الورقة شتى التغيرات الحاصلة في القيم العائلية باعتبارها ذات أهمية رئيسية في تشكيل السلوك داخل المجتمع. وتتمثل هذه القيم فيما يلي: التحول من الجماعية الى الفردية، والتمسك الصارم بمبدأ طاعة المرأة لزوجها، وصون شرف الأسرة بأي ثمن، وإلزام المرأة بأن تكون محتشمة في ملبسها ومظهرها. وتنتهي الورقة بالاشارة الى المفارقة المتمثلة في التحول السريع الجاري على مستوى الدولة والمجتمع، الذي لم يحدث تغيراً ملموساً في الهيكل الأبوي للأسرة

ولا في نظرة المرأة الى نفسها، ولا في مركزها داخل الأسرة، وذلك على الرغم من حدوث انخفاض طفيف في التمسك الصارم بالقيم والقواعد القائمة التي تنظم المجتمع العربي.

(ب) المرأة والفقر في منطقة الإسكوا، قضايا واهتمامات: تضع هذه الورقة تصوراً جريئاً يقوم على نظرية فقر المرأة وقياسه. ورغم الإقرار الذي حصل مؤخراً بالروابط المتبادلة والمعقدة القائمة بين الفقر والتدهور الاقتصادي، وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور البيئة، وتزايد عدد السكان، وعدم المساواة بين الجنسين، لم تحظ أبعاد الفقر بين الجنسين حتى الآن بالقدر الكافي من الدراسة، ولم يتم قياسها كما ينبغي. ولا يمكن الحد من انتشار الفقر والتخفيف من حدته في فراغ، بل يجب أخذ هذه الروابط المتبادلة بعين الاعتبار، إذ ان أسباب الفقر ومظاهره في الريف والحضر هي عامل يساهم في جميع أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي التي تعاني منها المرأة في كل أنحاء العالم. وقد أدى هذا الواقع الى وضع مصطلح "تأنيث الفقر". ويختلف تأثير الفقر على المرأة عن تأثيره على الرجل، فالمرأة تعاني منه بصورة مختلفة، وتتسم المساهمة الاقتصادية للمرأة في أوقات الأزمات، شأنها شأن مساهمة الأسر التي ترأسها امرأة، بأهمية أساسية بالنسبة الى بقاء أسرتها ومجتمعها. وتشمل آثار تأنيث الفقر تسرب الاناث من الدراسة، وتشغيل الأطفال، والجوانب المتعلقة بالأمن الغذائي بين الجنسين، وسوء ادارة الموارد البيئية، وديناميات السكان. وجدير بالذكر أن القيود التي تتعلق بالمفاهيم والبيانات، والتي تعيق تحليل مدى انتشار الفقر بوجه عام، وندرة البيانات التي تتعلق بحالة المرأة بوجه خاص، قد أضرت بالجهود الرامية الى ادراك مفهوم الفقر بين الاناث، كما أوجدت صعوبات في تحليل العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية ذات الصلة ومدى انتشار الفقر. وتختم الورقة بخطة عمل على المستويين الجزئي والكلي تهدف الى التخفيف من حدة فقر المرأة في المنطقة، ويشترك فيها القطاعان العام والخاص، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية، وتؤكد على أن الاستثمار في التخفيف من حدة الفقر وتنفيذ استراتيجيات لمعالجة الأسباب الهيكلية لتأنيث الفقر يشكل استثماراً في التنمية البشرية المستدامة.

(ج) القيم والانتماء النفسي عند البدوية وابنة المدينة، تحليل مقارن: تعالج هذه الورقة موضوع اختلاف الأولويات والقيم في الهيكلية النفسية الاجتماعية للذات عند البدويات من جهة، وبنات المدن من جهة أخرى، فتخلص الى رصد منحى لدى المرأة في المدينة تتجه فيه الى إعطاء الأولويات للنجاح المادي والعملي الذي يكون له عندها القيمة الكبرى، والى بناء شخصيتها الاجتماعية حول دورها كزوجة؛ بينما تلاحظ أن المرأة ذات الجذور البدوية تعطي هذه الإعتبارات والقيم مكانة أدنى نسبياً، فهي أكثر تركيزاً على التفاعل والانتاج الاجتماعي وأقوى نزوعاً الى الاستمتاع بالحياة المنبثقة عن التناغم مع المحيط والطبيعة وعن الاستخدام الخلاق للغة والتعاطي الشخصي مع الملبس والمسكن، اللذين تتوخى فيهما ما يريح وما يتفق مع دورها ووضعيتها. أما الهوية النفسية الاجتماعية للمرأة البدوية الجذور فتبقى متعلقة، بالدرجة الأولى، بأسرة منشئها، مما يعطيها قدراً أكبر من الاستقرار النفسي ومن الثبات في نظرتها الى نفسها، وينبعث ذلك من أن علاقات القربى نادراً ما تكون عرضة للتقلب كما هو الحال في العلاقات الزوجية. وأما الالتزام بالقيم الخلقية فهو أقوى عند المرأة المتجذرة في مجتمع تشعر عاطفياً ونفسياً بالانتماء إليه وتأنس الى مساندته وعطفه عليها، وهذا ما يتوفر للمرأة، عادة، في أسر ومجتمعات المنشأ أكثر منه في الأسر والمجتمعات التي تنتقل إليها بالزواج.

(د) نقد قوانين الأحوال الشخصية في بلدان عربية مختارة: تبحث هذه الورقة أهمية ثلاث قضايا رئيسية تتعلق بقوانين الأحوال الشخصية للمرأة المسلمة في بلدان عربية مختارة، كما تبحث تفريعاتها وأصولها، وهي: حق المرأة في مباشرة عقد زواجها بنفسها، وطاعة الزوجة لزوجها، وحق الزوجة في طلب الطلاق. وتتضمن الورقة بحثاً نقدياً للإفتراضات الجدلية التي تستند إليها تلك القوانين، وتسعى الى تقييم الحجج الفقهية المؤيدة لها والمستمدة من القرآن عن العلاقات بين الجنسين. وعلى هذا الأساس، تتناول الورقة قضية حقوق المرأة في إطار قوانين الأسرة وتفسيرات هذه القوانين، فتوضح الطرائق التي يمكن بها تقييم الحجج القانونية التقليدية بحيث يترك ما لم يعد ملائماً لمجتمعنا وزماننا ويبرز الصالح منها لتلبية الاحتياجات الحالية. وتنتهي الورقة الى توصية باجراءات أو بخطة عمل تكفل للمرأة مكانتها الصحيحة في المجتمع العربي والعالمي. وتشمل التوصيات: التخطيط والتنسيق الاستراتيجي، وتحديث الفقه، وبناء جبهات موحدة نسائية وشعبية عامة، والمطالبة بنظام تعليم شامل، وتحسين الهياكل الأساسية للتعليم، وتبادل المعلومات بين القيادات النسائية وتدريبها، والسعي من أجل وصول المرأة الى مناصب قانونية وقضائية، واستخدام أساليب واضحة للتعجيل باصلاح قوانين الأحوال الشخصية.

(هـ) الأحكام المتعلقة بعمل النساء في التشريعات العربية: يستهدف هذا الدليل، الموجه الى المرأة العاملة، تعريفها بالأحكام القانونية المتعلقة بعمل المرأة في بعض البلدان العربية في مجال التشريعات العمالية. وهذه البلدان هي: الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت ولبنان ومصر. والغاية من ذلك هي مساعدة المرأة العربية على تحديد مسؤولياتها الاجتماعية وحقوقها العمالية، وتخفيف الأضرار الناجمة عن عدم معرفتها بهذه التشريعات. كما يستهدف الدليل تزويد النقابات العمالية والجمعيات النسائية بمرجع تثقيفي تستخدمه في أنشطتها التدريبية. ويتميز الدليل بشرحه المبسط للنصوص القانونية، بحيث يتيح للمرأة العاملة معرفة الموضوعات والأحكام الرئيسية المتعلقة بعملها. وهو لا يشمل أي معلومات نظرية أو آراء فقهية أو اجتهادات للمحاكم أو تعليقات على النصوص القانونية، بل يحتوي على القضايا التي ترتبط بشروط عمل المرأة وتشكل قاسماً مشتركاً بين الدول العربية، ولا يتضمن شرحاً لنصوص قانونية لها خصوصيتها على المستوى الوطني.

٣٢- ولقد عملت شعبة الاحصاء، بالتنسيق والتشاور مع وحدة المرأة والتنمية، على وضع ونشر وتوزيع الاحصاءات والمؤشرات المفصلة حسب نوع الجنس وتحديد مفهومها ومدى صلاحيتها لقياس أوضاع المرأة العربية. وأصدرت الإسكوا، خلال العام ١٩٩٥، الكتاب الاحصائي المرأة العربية: قاعدة بيانات احصائية. وبتمويل مشترك مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر)، واستناداً الى القاعدة الاحصائية، أعد فريق خبراء متعدد الاختصاصات من المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل (القاهرة)، تحت اشراف الأمانة التنفيذية للإسكوا، كتاباً سيصدر للمرة الأولى في العالم العربي بعنوان المرأة العربية: احصاءات واتجاهات، وذلك على غرار المرأة في العالم: احصاءات واتجاهات، الذي يصدر عن شعبة الاحصاء في الأمم المتحدة. وسيكون هذا الكتاب اضافة نوعية وجديدة للأدبيات والبيانات التي تصدر عن المرأة العربية، ومرجعاً قيماً للباحثين والباحثات ولصانعي القرار في صوغ السياسات والاجراءات الكفيلة بنهوض المرأة العربية لكي تحتل مكانتها في المجتمع.

دال- الأنشطة الميدانية وتقديم الخدمات والمشورة الفنية

٣٣- تركزت أنشطة وحدة المرأة والتنمية، خلال العام ١٩٩٥، على تنفيذ المشروع الذي موله اليونيفيم وتناول تقديم المشورة الفنية الى الدول الأعضاء في نطاق الاستعدادات للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بيجينغ، ١٩٩٥). وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع في عام ١٩٩٣ وانتهى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وجرى خلال تلك الفترة عقد وتنظيم وادارة عدة ورشات محلية لدراسة ومراجعة التقارير الوطنية وخطط العمل، تبعتها اجتماعات لخبراء حكوميين وغير حكوميين. وتوجت أعمال التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بعقد اجتماع اقليمي تحضيري على مستويين: أولهما اجتماع فريق الخبراء، والثاني اجتماع وزاري رفيع المستوى، انبثقت عنه خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥. وتلت ذلك ندوة اقليمية حول تطوير المهارات القيادية واستراتيجيات التفاوض والتنسيق لوفود الدول العربية الرسمية المشاركة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجينغ، ١٩٩٥)، نظمتها الإسكوا بالتعاون مع المكتب الاقليمي لغربي آسيا، التابع لليونيفيم، واشترك في تمويلها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتكرمت باستضافتها الجمهورية اللبنانية/اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، تحت رعاية السيدة اللبنانية الأولى، السيدة منى الهراوي، وذلك في بيروت، خلال فترة ٦-٨ تموز/يوليو ١٩٩٥. وأجريت أثناء هذه الندوة الاقليمية تمارين عملية لتنسيق المواقف العربية تجاه القضايا الجدلية في منهاج العمل، الذي نوقش واعتمد لاحقاً في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجينغ خلال فترة ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٣٤- وشاركت وحدة المرأة والتنمية في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة وفي منتدى المنظمات غير الحكومية الذي عقد على هامش المؤتمر في بيجينغ، خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وخلال فترة انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، عملت وحدة المرأة والتنمية/الإسكوا، بالتنسيق وبالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، على تنظيم وعقد لقاءات يومية تنسيقية بين الدول العربية المشاركة في المؤتمر. وقدمت الإسكوا الخدمات الفنية اللازمة لعقد تلك الاجتماعات، فكان لذلك أثر فعّال في تنسيق الجهود وتوحيد المواقف والاتجاهات، وبالأخص في القضايا الجدلية التي طرحها منهاج العمل الذي اعتمده مؤتمر بيجينغ والبيان الصادر عنه.

٣٥- وقدمت وحدة المرأة والتنمية خلال فترة ١٩٩٥ و١٩٩٦، الى كل من الأردن والكويت ولبنان المشورة الفنية اللازمة لاعداد وبلورة استراتيجيات أهلية ووطنية للنهوض بالمرأة لمتابعة توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتنفيذ "خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥".

هاء- متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجينغ ١٩٩٥)

٣٦- بمبادرة من وحدة المرأة والتنمية، أنشئت في أيار/مايو ١٩٩٤ لجنة غير رسمية تضم المنظمات الدولية العاملة في عمّان والمعنية بقضايا المرأة، وذلك بهدف التنسيق والتعاون في اطار أعمال التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجينغ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥). وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أي بعد انتهاء انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة مباشرة، اتفقت المنظمات الدولية العاملة في عمّان على تشكيل فريق عمل رسمي يُعنى بقضايا المرأة بالأدوار الاجتماعية للجنسين (gender)، وكلّف هذا الفريق مكتب اليونيفيم لغربي آسيا القيام بمهام السكرتارية.

ويضم الفريق كلاً من الإسكوا، واليونيفيم، واليونسكو، واليونيسيف، والاونروا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)/المكتب الإقليمي للدول العربية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي. وقد ركز فريق العمل نشاطه على رصد ومتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وأهمها منهاج عمل بيجينغ. وبالاضافة الى تقديم الدعم المالي للقيام بالأنشطة ذات العلاقة، كان أول أنشطة فريق العمل هو تقديم الدعم الفني اللازم **لعقد المؤتمر العربي لاعداد برنامج عربي موحد وآلية لمتابعة خطة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة.** ودعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى عقد هذا المؤتمر في عمّان خلال فترة ٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، واستضافته، مشكورة، المملكة الأردنية الهاشمية (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة) تحت رعاية سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، وشاركت فيه ١٨ دولة عربية على مستوى عال من التمثيل. وانبثق عن المؤتمر برنامج عمل عربي موحد يستند الى المجالات التسعة ذات الأهمية في خطة العمل العربية ومنهاج عمل بيجينغ. وركز، من ضمن تلك المجالات، على ثلاثة محاور اعتبرت ذات أولوية قصوى للنهوض بالمرأة العربية، وهي القضاء على الفقر (البعد الاقتصادي)، والمشاركة في صنع القرار، (البعد السياسي)، ومعالجة قضايا الأسرة وتماسكها (البعد الاجتماعي). ويضم برنامج العمل العربي الموحد ١٣ مشروعاً تنموياً يحدد كل منها أهدافه وغاياته والفئات المستهدفة به والجهات المانحة. وسيجري تطوير وبلورة كل من هذه المشاريع، حسب الحاجة، بالتعاون والتنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والإسكوا، وذلك قبل عرضها على الجهات المانحة والجهات الدولية الداعمة لكي تقدم الدعم الفني و/أو المادي اللازم لتنفيذها.

واو- معوقات تنفيذ برامج عمل وأنشطة وحدة المرأة والتنمية

٣٧- هناك مشكلة هامة يتعين تناولها في اطار هذا البرنامج، مثله مثل جميع برامج التنمية الاجتماعية، وهي مشكلة توفر وموثوقية المعلومات والمؤشرات الكمية والنوعية المفصلة حسب نوع الجنس (gender-disaggregated) والضرورية لوضع سياسات سليمة للنهوض بالمرأة العربية وتحسين أوضاعها واشراكها في العملية التنموية جنباً الى جنب مع الرجل وكشريكة له (gender-mainstreaming). ويضاف الى هذه المشكلة، شح الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ تلك الأنشطة والأولويات، والالتزام الجدي والتام للدول الأعضاء تجاه دمج المرأة في العملية التنموية، ومتابعة توصيات المؤتمرات الاقليمية والدولية المعنية بالمرأة والأسرة، وتنفيذ السياسات العملية والفعّالة المقترحة للنهوض بها.

ثالثاً- أهم الأنشطة التي اضطلع بها قسم المستوطنات البشرية

٣٨- تمحور نشاط قسم المستوطنات البشرية حول قضايا الاسكان والتحضر والفقر والتنمية المستدامة بيئيا. وقد أولى القسم جانبا كبيرا من اهتماماته للتحضيرات الاقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية "الموئل-٢"، وشمل نشاطه اعداد الدراسات واصدار النشرات وعقد الاجتماعات وتقديم المشورة الفنية.

٣٩- وفي حقل الدراسات والابحاث، أُعد منظور اقليمي لاوضاع المستوطنات البشرية في المنطقة (E/ESCWA/HS/1995/4) يركز على المستوطنات الحضرية، نظراً لتسارع عملية التحضر وتغير التوزيع الجغرافي السكاني والآثار السلبية التي بدأت تظهر على نوعية حياة الناس في المدن. وتقدم هذه

الدراسة صورة اجمالية عن اوضاع المستوطنات البشرية عامة والحضرية خاصة، معتمدة طابع التحليل المقارن للوضع الحالي والتصور المستقبلي لاوضاع الاستيطان في بلدان الإسكوا، ومستندة الى أحدث ما يتوفر من بيانات لفترة التسعينيات. كما أنها تستعرض عملية تخطيط المستوطنات البشرية المتبعة في المنطقة، وتقيم الأثر الذي تحدثه في انماط نمو المجتمعات الحضرية.

٤٠- أما بالنسبة الى دراسة تحسين المستوطنات البشرية في منطقة الإسكوا،(١) فقد اعتمد مشروع تحسين مدينة ثلا في اليمن كنموذج دراسي. ويعود اختيار مدينة ثلا الى انها مدينة ثانوية تقليدية اندثر نسيجها الحضري نتيجة الاهمال وعدم وجود أي آلية تسمح بالمساهمة المجتمعية. وقد اعتمدت دراسة هذا المشروع التطوير الاجتماعي من خلال المشاركة المحلية، وتقنيات الاعتماد على الذات من خلال استعمال المواد والخبرات المحلية المتوفرة. وتهدف الدراسة الى تحقيق التطوير وتأمين التدريب في كل قطاعات المجتمع من اجل إقامة بيئة اجتماعية ومادية صحية ومستدامة في ثلا وفي المستوطنات المشابهة لها في منطقة الإسكوا.

٤١- وتتناول دراسة الفقر والمأوى الوضع السكني والبيئة السكنية للفقراء في منطقة غربي آسيا. وهي تشير الى تركز الفقر في الريف وفي مناطق عشوائية التكو ن تقع داخل المدن الكبيرة ويقيم فيها الفقراء داخل مساكن مكتظة مبنية بمواد منخفضة المستوى في احياء تكاد تكون محرومة من الخدمات الأساسية وتسهيلات البنية التحتية. كما أنها تستعرض حالة هذه المساكن في منطقة غربي آسيا، وتعرض دراسات حالة أُجريت في البلدان التي تعرضت لازمات وظروف غير طبيعية مثل مصر والاردن ولبنان واليمن. ثم انها تتطرق الى تحليل بعض السياسات والخطط التي تحاول بعض الحكومات اتباعها في محاولة لايجاد حلول لمشكلة إسكان الفقراء.

٤٢- وتستعرض دراسة وضع المدن والقرى في الاراضي المحتلة ومستلزمات تطويرها الخلفية التاريخية والسياسية التي أثرت في التوزيع السكاني في المدن والقرى في الاراضي الفلسطينية المحتلة والمحررة، وضمنها كافة العوامل التي تساهم في تركيبة البيئة الحضرية، وخاصة السلام، الذي يشكل احد الشروط الاساسية لتنمية المدن والقرى. وتركز الدراسة بشكل خاص على وضع الاسكان في المنطقة الفلسطينية، كما تحاول حصر حجم المشكلة السكنية وتقدير الاحتياجات السكنية حتى عام ٢٠٠٥. وهي تخلص الى وضع استراتيجية تنمية اسكانية تهدف الى تحسين الاوضاع السكنية في المدن والقرى الفلسطينية.

٤٣- أما الدراسة المتعلقة بالمشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية فتستعرض أنماط المشاركة المتبعة في منطقة الإسكوا بشكل عام، وتركز بصورة خاصة على مشاريع الارتقاء (upgrading) بالمناطق الحضرية. كما انها تشتمل على دراسة حالة لتقييم دور المشاركة المجتمعية في تطوير مدينتي العقبة والاسماعيلية. وتخلص الدراسة الى وضع التوصيات الملائمة لتعزيز المشاركة الشعبية ضمن اطار مؤسسي، لرفع مستوى القدرات المحلية، بما فيها المنظمات الاهلية، من اجل المشاركة الفعالة في عملية التطور الحضري في منطقة الإسكوا.

---

(١) Technological and Social Aspects of Upgrading and Revitalizing Settlements: The case of the Town of Thula (E/ESCWA/HS/1995/2).

٤٤- وأما بالنسبة الى النشرات الدورية، فقسم المستوطنات البشرية في الإسكوا يساهم في اصدار "المستوطنات البشرية"، وهي نشرة دورية نصف سنوية تعنى بقضايا المستوطنات البشرية في الوطن العربي، وذلك بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وجامعة الدول العربية.

٤٥- وفي إطار بناء قاعدة بيانات متعددة المجالات في حقل التنمية الاجتماعية، باشر قسم المستوطنات البشرية ببناء قاعدة بيانات حول سياسات دول المنطقة المتعلقة بالمستوطنات البشرية، وخاصة سياسات الاسكان والتحضر. وقد وضع القسم إطاراً عاماً لهذه القاعدة وبدأ بجمع المعلومات وتبويبها.

٤٦- وفيما يتعلق بالمساعدة الفنية، قدمت المشورة الفنية الى لبنان في حقل تأهيل البيئة الحضرية لتتناسب مع احتياجات المعوقين. ونتج من هذه المساعدة ان قامت الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط مدينة بيروت (سوليدير) بوضع كتيب بعنوان: Accessibility for the Disabled: a Design Manual for a Barrier Free Environment. كذلك قدم القسم الى وزارة الاسكان في سلطنة عُمان المساعدة اللازمة في وضع إطار لسياسة اسكانية حتى عام ٢٠٢٠.

٤٧- وعلى مستوى النشاطات المتعلقة بمؤتمر الموئل-٢، نشرت وقائع اجتماع الخبراء الاقليمي للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل -٢"، الذي عقد خلال فترة ٢٣-٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (E/ESCWA/HS/1995/1). وقد شاركت الإسكوا في عقد ثلاثة اجتماعات عربية تحضيرية للمؤتمر المذكور، وعقدت هذه الاجتماعات بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والأمانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في جامعة الدول العربية. كما شاركت الإسكوا في مراجعة خطة العمل "جدول أعمال الموئل"، التي أُقرت في اسطنبول في حزيران/يونيو ١٩٩٦.

٤٨- وخلال فترة ٢١-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، عقد القسم، بالتعاون مع جامعة الامارات العربية المتحدة في العين، ندوة التنمية المستديمة بيئيا للمستوطنات البشرية في الاقاليم الصحراوية. وتناولت الندوة موضوع توطين البدو في المناطق الصحراوية، الذي أخذ يحوز على اهتمام كبير في الآونة الأخيرة على مستوى اتخاذ القرارات العمرانية والتخطيطية المتعلقة ببرامج التنمية العمرانية في دولة الامارات العربية المتحدة ودول الخليج العربي، وذلك في إطار محاولات عدة لصون وتأصيل المقومات الثقافية والحضارية للمجتمعات البدوية في اطار خطط التنمية.

٤٩- وقد شملت محاور الندوة الامور التالية:

(أ) مراجعة التجارب المختلفة التي تمت في عمليات توطين البدو وخطط التنمية العمرانية والتطوير المعاصر في دولة الامارات العربية المتحدة وكذلك في منطقة الخليج العربي؛

(ب) استكشاف اتجاهات وبدائل مستديمة للاسكان الصحراوي وملامح تنميتها اجتماعيا؛

(ج) تحليل ودراسة السياسات التخطيطية الحالية المتبعة بشأن المستوطنات البشرية الخاصة بالبدو؛

(د) تبادل المعلومات والخبرات الفنية والاكاديمية ذات الصلة بمواضيع التنمية البيئية المستديمة للمناطق الصحراوية؛

(هـ) عرض الاتجاهات والمشروعات التصميمية الحديثة المتعلقة بتوطين واسكان البدو.

٥٠- وخلصت الندوة الى التوصيات التالية بهدف رفعها الى الجامعات العربية والمنظمات الدولية والاقليمية والمحلية وكذلك الى الجهات الرسمية المعنية:

(أ) هنالك ضرورة للعمل من اجل اكتساب فهم وادراك اقليمي افضل للمجتمع البدوي والتغيرات الاجتماعية التي يمر بها؛

(ب) يجب تبني التنمية المستديمة للمستوطنات البشرية، التي تدمج الابعاد الطبيعية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية كاستراتيجية للتخطيط على المستوى القومي والاقليمي والمحلي؛

(ج) من الضروري، لكون البدو يساهمون ايجابياً في التراث الثقافي العربي، أن تحترم البرامج القومية لتوطين البدو تراثهم الثقافي، وان تسعى الى تأمين مشاركتهم في مراحل التصميم والتخطيط والتنفيذ؛

(د) هنالك حاجة ماسة الى مراجعة المناهج الدراسية لأقسام وكليات الهندسة المعمارية وتخطيط المدن في الجامعات العربية بهدف تضمينها قضايا البيئة والاستدامة؛

(هـ) توصي الندوة بانشاء شبكة معلومات تربط بين كليات واقسام الهندسة المعمارية وتخطيط المدن في الجامعات العربية لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات الخاصة بالتنمية المستديمة بيئياً. وفي هذا المجال تقوم الإسكوا، كمنظمة اقليمية عالمية، بتقديم المساندة والمساعدة؛

(و) توصي الندوة باجراء أبحاث مستقبلية للتنمية المستديمة للمستوطنات البشرية، ليس فقط على المستوى العالمي، بل أيضاً على المستوى المحلي. ويجب أن تأخذ الأبحاث في الاعتبار عملية التغير الاجتماعي. وتدعو الندوة الحكومات والجهات المحلية والدولية المهتمة بالموضوع الى تشجيع هذه الابحاث؛

(ز) من الضروري زيادة الوعي العام بموضوع الاستدامة الخاص بالمستوطنات البشرية، من خلال ادراجه ضمن البرامج المدرسية وبرامج الاعلام، وكذلك في جداول اعمال الاجتماعات والندوات القومية والاقليمية؛

٥١- ومن أهم الصعوبات والعقبات التي تواجه قسم المستوطنات البشرية، صعوبة الحصول على المعلومات، على قلتها، من الدول الاعضاء، وعدم التمكن من الحصول على موارد اضافية من خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة لدعم نشاطات القسم وتمكينه من المشاركة الفعالة في النشاطات الاقليمية ذات الصلة.

رابعاً- أهم الأنشطة التي اضطلع بها قسم السكان

٥٢- تركز عمل قسم السكان، خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، على المجالات التالية: (أ) رصد الإتجاهات السكانية في منطقة الإسكوا؛ (ب) التعاون الإقليمي في مجال السياسات السكانية؛ (ج) نشر المعرفة السكانية.

ألف- رصد الإتجاهات السكانية في منطقة الإسكوا

٥٣- ترصد الإسكوا منذ ما يقارب العقدين تطورات الوضع السكاني في المنطقة. وينجز هذا النشاط من خلال إعداد تقديرات وإسقاطات سكانية لدول الإسكوا تُحدث مرة كل سنتين. ويشكل هذا النشاط جزءاً من الجهود التي تقوم بها الأمانة العامة للأمم المتحدة على صعيد العالم كله. وتوفر الإسكوا، في هذا الإطار، التقديرات الأساسية بالنسبة الى دول المنطقة كل على حدة، فتضطلع شعبة السكان في الأمم المتحدة، بنيويورك، باستخدام هذه التقديرات في إعداد تقديراتها التي تصدر مرة كل سنتين في المطبوعة المعنونة (World Population Prospects)، وقد صدر العدد الأخير منها في عام ١٩٩٦ مشتملاً على تقديرات سكان العالم في منتصف عام ١٩٩٥. وفي هذا السياق، فإن الإسكوا عضو في اللجنة الفرعية للجنة التنسيق الإدارية (ACC) التابعة للأمم المتحدة، التي تضم في عضويتها مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالإسقاطات والتقديرات السكانية، والتي تعقد اجتماعاتها الدورية مرة كل سنتين للتنسيق بين تلك المنظمات والوكالات في هذا المجال. وقد ساهمت الإسكوا في الإجتماع التاسع عشر لهذه اللجنة، الذي عُقد بجنيف في فترة ٢٥-٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

٥٤- وتنشر الإسكوا ما تعده من التقديرات السكانية في الدورية المعنونة "كشوفات البيانات الديمُغرافية وما يتصل بها من بيانات إقتصادية واجتماعية لبلدان منطقة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا". وتصدر هذه النشرة مرة كل سنتين، وتتصف بأنها تشمل جميع الأساليب المتبعة في إعداد التقديرات السكانية، بحيث يمكن استخدامها لأغراض تدريبية من جهة، وللقيام بالإسقاطات السكانية على المدى القصير، من جهة ثانية. وفي عام ١٩٩٥، أصدرت الإسكوا العدد الثامن من هذه النشرة الذي تضمن التقديرات الديمُغرافية المتعلقة بحجم السكان وتركيبتهم، حسب النوع والعمر والخصوبة والوفيات والهجرة الدولية، في كل دولة من دول الإسكوا في منتصف عام ١٩٩٤. وتوفر الإسكوا بيانات الجداول المتضمنة في هذا العدد على اسطوانة ممغنطة، وذلك للمهتمين من الباحثين والمختصين.

٥٥- وفي إطار رصد الإتجاهات السكانية في منطقة الإسكوا، أعد قسم السكان تحليلاً للوضع السكاني في المنطقة في منتصف عام ١٩٩٦، ونشر هذا التحليل كفصل في حولية "مسح التطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الإسكوا".

٥٦- وتقوم الإسكوا حالياً ببناء قاعدة بيانات خاصة بالتقديرات والإسقاطات السكانية (PDDS)، وذلك لزيادة مكننة اعداد التقديرات السكانية بحيث توحد القاعدة نظام تخزين ومعالجة وجدولة البيانات السكانية لدول المنطقة من أجل استخدامها لإعداد التقديرات والإسقاطات السكانية. وستشتمل القاعدة على بيانات أولية عن السكان في كل من دول الإسكوا، تختص بالتعدادات السكانية والمسوح والتسجيل الحيوي، كما ستشتمل على نتائج التقديرات والإسقاطات السكانية التي تقوم بها الإسكوا. وسيجري باستمرار تحديث البيانات السكانية التي تتضمنها هذه القاعدة. ويجري حالياً إعداد التقديرات السكانية لدول الإسكوا لمنتصف عام ١٩٩٦، باستخدام قاعدة البيانات هذه.

٥٧- كذلك عقدت الإسكوا الإجتماع الإقليمي لفريق الخبراء حول التقديرات والإسقاطات السكانية، وذلك في القاهرة، خلال فترة ١٠-١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٥، وبالتعاون مع المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، وبمشاركة المركز الديموجرافي بالقاهرة. واستهدف الإجتماع دعم التنسيق بين الدول المشاركة في مجال تبادل البيانات والمعلومات السكانية، والعمل على تقليل التباينات والإختلافات بين التقديرات والإسقاطات السكانية التي تصدر عن الدول والمنظمات الإقليمية والدولية. وشارك في الإجتماع ممثلو عدد من الدول العربية الأعضاء وغير الأعضاء في الإسكوا، بالإضافة إلى جامعة الدول العربية. وقد عرض ممثلو الدول تجارب دولهم في مجال إعداد التقديرات والإسقاطات السكانية، كما أوضحت الإسكوا تجربتها في هذا المجال فقدمت عرضاً مرئياً للعمليات المختلفة على الحاسوب.

باء- التعاون الإقليمي في مجال السياسات السكانية

٥٨- استمرت الإسكوا، خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال رسم وصياغة ومتابعة تنفيذ السياسات السكانية في الدول العربية. ويجري ذلك من خلال مشروع لدعم السياسات السكانية في البلدان العربية تنفذه الإسكوا بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ويهدف إلى مساندة جهود المجالس واللجان الوطنية للسكان والمؤسسات المشابهة لها في الدول العربية، تسهيلاً لقيامها بمهامها في رسم السياسات السكانية القطرية ومتابعة تنفيذها وتحليل آثارها في إطار استراتيجياتها الإنمائية الشاملة ومن خلال ما تم التوافق عليه في إعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي الذي أقره المؤتمر العربي للسكان والتنمية، لعام ١٩٩٣، وبرنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة في عام ١٩٩٤. وينفذ هذا المشروع من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي: (أ) توفير التدريب في مجال التنمية المستدامة والسياسات السكانية؛ (ب) تنظيم اجتماعات لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان والتمهيد لها بعقد اجتماعات فرق خبراء إقليمية؛ (ج) بناء نظام معلومات خاص بالسياسات السكانية. وفي إطار المحاور الثلاثة هذه قامت الإسكوا، خلال العام المنصرم، بالأنشطة التالية:

١- البرامج التدريبية

٥٩- نظمت الإسكوا ورشة العمل للتدريب على حزم البرامج الجاهزة لإعداد السياسات السكانية والتنمية المستدامة، وذلك في عمّان، خلال فترة ٧-١١ نيسان/ابريل ١٩٩٦. وشارك في الورشة متدربون من اللجان الوطنية للسكان أو المؤسسات المشابهة في الدول الأعضاء في الإسكوا، بالإضافة إلى متدربين من دول عربية أخرى، وقد بلغ عددهم ستة عشر متدرباً وفدوا من المملكة الأردنية

الهاشمية، ودولة البحرين، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وفلسطين، ودولة قطر، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية، والجمهورية التونسية، وجمهورية السودان، والمملكة المغربية. وتضمنت الورشة ثلاثة أنشطة رئيسية هي: (أ) تقديم خلفية ديمـُغرافية للمشاركين في الورشة تساعد على متابعة أعمال الورشة في مجال إعداد التقديرات السكانية وتقدير الإحتياجات السكانية؛ (ب) استعراض الأساليب والحزم الجاهزة المستخدمة في إعداد التقديرات السكانية وتقدير الإحتياجات السكانية في إطار السياسات السكانية والتنمية المستدامة؛ (ج) التدريب العملي على برنامج حزم البرامج الجاهزة TMI واستخدامه في إعداد التقديرات السكانية والإحتياجات من الخدمات في مجال القوى العاملة والتعليم والصحة.

٦٠- كذلك نظمت الإسكوا ورشة العمل التدريبية في مجال السياسات السكانية والتنمية المستدامة: الرعاية الصحية والتعليم والإسكان، وذلك في عمـّان، خلال فترة ٨-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وشارك في ورشة العمل هذه ستة عشر متدرباً من فنيي اللجان الوطنية للسكان أو المؤسسات المشابهة، ثلاثة عشر منهم من دول أعضاء في الإسكوا هي المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وسلطنة عـُمان، وفلسطين، ودولة قطر، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية، وثلاثة من دول عربية أخرى هي الجمهورية التونسية وجمهورية السودان والمملكة المغربية. واشتملت الورشة على أربعة محاور هي: (أ) السكان والتنمية المستدامة؛ (ب) السكان والصحة؛ (ج) السكان والإسكان؛ (د) السكان والتربية. وألقيت فيها محاضرات وأُجري تدريب عملي على حِزم البرامج الجاهزة الخاصة بالسكان والتعليم والإسكان والتنمية المستدامة. كما أعدت الإسكوا دليلاً باللغة العربية لبرنامج أساليب الاسقاطات السكانية والانمائية (PDPM) وزع على المشاركين.

٢- الإجتماع الأول لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في العالم العربي

٦١- نظمت الإسكوا الإجتماع الأول لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في العالم العربي في عمـّان في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وسبق هذا الإجتماع، ومهد له، إجتماع الخبراء الإقليمي حول السياسات السكانية والتنمية المستدامة في العالم العربي، الذي عقد في عمـّان-الأردن خلال فترة ٦-٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وحضر الإجتماع، بصفة خبراء حكوميين، ممثلون عن المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق ودولة فلسطين والجمهورية اللبنانية ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية. كما شارك فيه ممثلون عن جامعة الدول العربية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الإجتماعية، والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو).

٦٢- ونوقشت في الإجتماع انعكاسات برامج التصحيح الإقتصادي على السكان؛ والمتغيرات السكانية والفقر، والتغيرات السكانية والإحتياجات في قطاعي التعليم والصحة؛ وضرورة وجود استراتيجية

إقليمية للسكان في العالم العربي. كما نوقش نظام المعلومات للسياسات السكانية في الدول العربية، الذي تقوم الإسكوا بانشائه، وبعض التجارب العربية في مجال إعداد السياسات السكانية.

٦٣- وتمخض اجتماع فريق الخبراء عن عدد من التوصيات التي صادق عليها الإجتماع الأول لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في العالم العربي الذي عُقد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. فعلى الصعيد العام، تم التأكيد على الأهمية البالغة لانعقاد مثل هذا الإجتماع باعتباره هيئة عربية مكلفة بمتابعة توصيات المؤتمر العربي بشأن السكان والتنمية الذي عُقد في عمّان عام ١٩٩٣، وبرنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة خلال فترة ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٦٤- وعلى الصعيد القطري تم التأكيد على أهمية دعم جهود المجالس/اللجان الوطنية للسكان من خلال مواصلة تنفيذ البرامج المعدة لهذه الإجتماعات، على أن يتم التركيز، في الإجتماعات المقبلة، على عرض الخطوات القطرية المحققة على صعيد تطبيق بيان عمّان الثاني وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والمصاعب التي تواجهها. كما تم التشديد على أهمية تبني سياسات وطنية للسكان في كل دول المنطقة، وإيجاد آليات لوضعها ومتابعة تنفيذها؛ وجرى التأكيد أيضاً على أهمية بناء قاعدة بيانات وطنية متكاملة في كل قطر، والتعاون مع اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بلورتها وتعميقها، وكذلك على أهمية وجود تنسيق وتكامل بين السياسات السكانية والإنمائية على صعيد كل قطر.

٦٥- وعلى المستوى الإقليمي، تم التأكيد على ضرورة إيجاد آلية إقليمية للتنسيق والمتابعة وتبادل الخبرات ولبيان مدى التقدم المحرز في تطبيق برامج العمل والبيانات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة في السنوات الخمس الأخيرة، خاصة في مجالات الصحة الإنجابية ووفيات الرضع والأطفال والتعليم وتمكين المرأة والبيئة. كما تم التشديد على أهمية بناء قاعدة بيانات للسياسات والبرامج السكانية على المستوى الإقليمي في الإسكوا، وكذلك على أهمية وجود سياسة إقليمية للسكان تأخذ بعين الإعتبار إمكانية التنسيق بين السياسات الوطنية في عدد من المجالات التي تحقق منفعة متبادلة للأطراف المعنية، خاصة ما يتعلق منها بالعمالة العربية.

٣- قاعدة البيانات الخاصة بالسياسات السكانية

٦٦- تقوم الإسكوا حالياً ببناء قاعدة بيانات خاصة بالسياسات السكانية في الدول العربية. ويهدف هذا النشاط، في نهاية المطاف، إلى رصد التقدم المحرز في تنفيذ ما نص عليه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وتنقسم قاعدة البيانات هذه إلى قسمين: الأول رقمي أو كمي، الهدف منه تجميع مؤشرات تساعد على متابعة قرارات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والثاني نصّي، يتكون من النصوص التي تتعلق بالسياسات السكانية الوطنية المتبعة في الدول العربية والتي تجمع من مصادر مختلفة. وستصمم استمارة استبيان لتوزيعها على الدول بهدف تجميع المعلومات غير المتوفرة. وعلى غرار ما جاء في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، صنفت المعلومات التي ستتضمنها قاعدة البيانات إلى المواضيع التالية: (أ) التنمية الإقتصادية والموارد الطبيعية والبيئة؛ (ب) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (ج) الإستقرار العائلي؛ (د) النمو والتركيب السكاني؛

(هـ) الصحة الإنجابية؛ (و) الصحة والمرض والوفاة؛ (ز) التوزيع السكاني؛ (ح) الهجرة الدولية؛ (ط) السكان والتنمية والتعليم؛ (ي) التكنولوجيا والبحوث. وستقوم الإسكوا، حال الإنتهاء من بناء هذه القاعدة، بتوزيعها في شكل أقراص ممغنطة على الدول العربية.

جيم- نشر المعرفة السكانية

٦٧- توخياً للإسهام في تطوير مناهج البحث والمعرفة السكانية، ولتعميم ونشر البحوث والدراسات المعنية بالسكان في العالم العربي، وبخاصة تلك التي يقوم بها باحثو المنطقة، تقوم الإسكوا منذ ما يقارب العقدين بإصدار النشرة السكانية (Population Bulletin) باللغتين العربية والإنكليزية. وقد ظلت هذه النشرة تصدر مرتين كل سنة حتى عام ١٩٩٤، حين تقرر إصدار عدد واحد منها سنوياً بسبب صعوبة الوضع المالي في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أصدرت الإسكوا، في عام ١٩٩٥، العدد ٤٣ من النشرة، كما أصدرت العدد ٤٤ في عام ١٩٩٦. وتمتد رقعة توزيع النشرة السكانية إلى مختلف مناطق العالم، حيث تصل إلى الأفراد المهتمين والباحثين وكذلك إلى المنظمات الإقليمية والعالمية والمؤسسات الجامعية والمكتبية.

٦٨- وتوخياً لتوسيع رقعة نشر مطبوعات الإسكوا في مجال السكان عن طريق شبكات المعلومات العالمية، شاركت الإسكوا، للمرة الأولى، في كل من: الإجتماع السادس عشر للجنة الإستشارية التابعة لشبكة المعلومات السكانية (Population Information Network (POPIN)) والإجتماع الأول لفريق العمل حول الشبكة. وقد عُقد الإجتماعان في بانكوك في حزيران/يونيو ١٩٩٥، وأدخل كل من العدد ٤٣ للنشرة السكانية، والعدد الأخير من كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية، على الشبكة المذكورة.

٦٩- وشاركت الإسكوا في الدورة التاسعة والعشرين للجنة السكان والتنمية التي عُقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال فترة ٢٦ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ١٩٩٦. وركزت الدورة على النظر في برنامج عمل شعبة السكان بالأمم المتحدة، وكذلك على موضوع "الصحة الإنجابية". وفي هذا الصدد، نوقش تقرير يرصد هذا الموضوع في مختلف مناطق العالم مركزاً على عدد من المواضيع مثل بدء الحياة الإنجابية، والصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، ووفيات الأمهات، والإجهاض، والأمراض التناسلية. كما تداولت اللجنة في متابعة تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ١٩٩٤. وعرضت الإسكوا على المجتمعين النشاطات التي قامت بها في حقل السكان والتنمية خلال عام ١٩٩٥.

دال- الصعوبات والمعوقات التي واجهت قسم السكان في تنفيذ برنامج عمله

٧٠- واجه قسم السكان خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ صعوبة في الحصول على بيانات حديثة للسكان في المنطقة. فبالرغم من قيام العديد من دول المنطقة بإجراء التعدادات والمسوح السكانية وببناء أو تحسين نظام تجميع البيانات الحيوية، إلا أن نشر هذه النتائج يستغرق فترة طويلة، مما يجعل من الصعب على قسم السكان إجراء تحديث للتقديرات والإسقاطات السكانية لدول المنطقة.

وأما قاعدة البيانات الخاصة بالسياسات السكانية في الدول العربية، فالهدف منها في نهاية المطاف هو، كما سبق ذكره في التقرير، رصد التقدم المحرز في تنفيذ ما نص عليه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ولتحقيق هذا الهدف، يجب تطوير مؤشرات موحدة للقيام بعملية الرصد المطلوبة في مختلف الجوانب التي تضمنها برنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر القاهرة. ويتطلب وضع تلك المؤشرات مزيداً من الجهود من أكثر من جهة وعلى جميع الأصعدة القُطرية والإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى الإجتماع الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بنيويورك خلال فترة ١٠-١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، والذي شاركت فيه الإسكوا.

ورغم وفرة الأنشطة التي أنجزها قسم السكان خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، فإنه يعاني من نقص الموارد البشرية نتيجة للشواغر التي لم تملأ حتى الآن بسبب الضائقة المالية التي تجتازها الأمم المتحدة، مما يعيق تحسين الأداء كماً ونوعاً.